العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الليبي

(دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2021)

د. طارق سليمان بغني*

ملخص البحث

تناولت الدراسة تحليل وقياس العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية المكونة لهيكل الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2021 ، وقد هدفت الدراسة الي توضيح أهمية هذه العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية ، ودراسة أهمية القطاعات الاقتصادية ومعدلات نموها، والقيمة المضافة والاستهلاك الوسيط لهذه القطاعات، وقد استخدمت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي VAR والعلاقة السببية لقياس العلاقة في الاجل القصير، ومنهجية التكامل المشترك لقياس العلاقة في الاجل الطويل بين القطاعات الاقتصادية ، وقد خلصت الدراسة الي الاثر المحدود للعلاقة التبادلية في الاجل القصير بين القطاعات الاقتصادية وتزداد أهمية هذه العلاقة في الاجل الطويل ، وأوصت الدراسة بضرورة رفع حجم العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية وهدا بدوره لن يتحقق إلا من خلال زيادة حجم الاستثمار المحلي والاجنبي في القطاعات الاقتصادية ، ودعم القطاع الخاص تحديدا في قطاعات الصناعة والخدمات ، ورفع مستوي التشابك بين قطاع الصناعة وقطاع النفط لتوافر مقومات العلاقة التبادلية بين القطاعين بشكل كبير.

الكلمات الرئيسية: العلاقات التبادلية، المدخلات والمخرجات، القيمة المضافة، الاستهلاك الوسيط.

1- مقدمة

يعتبر إطار التكامل الاقتصادي من الموضوعات المهمة التي تحتل أولوية لدى متخذي القرارات في دول العالم المختلفة نظرا لأهميته في خلق القيم الاقتصادية وتحفيز معدلات النمو والاستثمار وخلق فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصادات الحديثة، وتعتبر العلاقات التشابكية والتبادلية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة أحد أهم أشكال التكامل الاقتصادي الداخلي المهمة والتي تسهم في تطوير الاقتصاد الوطني بمكوناته المختلفة، ويعتبر التركيز على عمليات الاستثمار المختلفة في مختلف القطاعات من القضايا المهمة المحفزة للتكامل بين القطاعات الاقتصادية والتي تلقىً اهتماما من صناع القرار الاقتصادي ، وفي هذا الاطار يواجه الاقتصاد الليبي اختلالا هيكليا اقتصاديا يتمثل

* أستاذ مساعد بكلية التجارة ترهونة، جامعة الزيتونة، إيميل: Bagni7063@gmail.com

بوجود قطاع اقتصادي متطور منتج لسلعة واحدة تأخذ أهميتها من حجم الطلب العالمي عليها وهي سلعة النفط والتي جعلت من قطاع النفط قطاعا رائدا ورافدا رئيسيا في تحقيق النمو الاقتصادي، في مقابل وجود قطاعات اقتصادية أقل أهمية تعاني من ضعف الانتاجية وضعف مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ، كما هو الحال في قطاع الزراعة والصناعة ، وهده الدراسة هي في اطار تقييم مستوي التشابك والتفاعل والتبادل بين القطاعات الاقتصادية المكونة لهيكل الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الليبي.

2 - مشكلة البحث

انتهجت السلطات المحلية في ليبيا سياسات اقتصادية وطنية تنموية متنوعة علي مدي العقود الخمس الماضية هدفت إلى تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد الليبي في محاولة منها لتعزيز وتنويع ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ، إلا أن هذه السياسات الاقتصادية لم تنجح بشكل واضح في خلق قيم اقتصادية مؤثرة للقطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية بحيث تحقق دور الريادة للاقتصاد الوطني بجانب القطاع النفطي ، والذي ظل رغم كل هذه السياسات والخطط التنموية هو القطاع الرئيسي المسيطر والرائد والموجه لنشاط الاقتصاد الليبي على حساب بقية قطاعات الانتاج السلعي والخدمي ، حيث بلغت مساهمة قطاع النفط في المتوسط في الناتج المحلي 55-65% وفي الصادرات بلغت مساهمته بمتوسط 95-97% سنويا، في المقابل انخفضت مساهمة الناتج المحلى لقطاع الزراعة إلى مستويات قياسية فقد بلغت في المتوسط 2.8% سنويا من الناتج المحلى ، والاهم من ذلك أن سيطرة قطاع النفط على المكونات الاقتصادية لم تكن سيطرة بنيوية ترتكز على علاقات تبادل حقيقية مع القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية الاخرى، وبالتالي أصبحت سيطرة هذا القطاع على المكونات الاقتصادية هي أحد أهم أشكال تشوه الاقتصاد الليبي ، وعليه فإن زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي يتطلب إيجاد تشابكات وروابط اقتصادية بنيوية بين مكونات القطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد الليبي، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمثل في طرح سؤال هام جدا وهو: **هل يوجد تشابك وتبادل اقتصادي بنيوي بين القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد الليبي** ؟ والاجابة على هذا السؤال يتطلب الاجابة على عدد من الاسئلة الفرعية وهي على النحو التالي: -

- ما اهمية التشابك والتبادل بين القطاعات الاقتصادية وفقا للنظرية الاقتصادية؟
- ماهي القطاعات المكونة للاقتصاد الليبي واهميتها النسبية ومعدلات نموها وما هي القطاعات الاقتصادية الاكثر استقرارا؟
- ما هي أكثر القطاعات استخداما لمدخلات القطاعات الاقتصادية الأخرى والاكثر اضافة للإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي؟

- هل توجد علاقات تبادلية بين القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي، وما هو المطلوب مستقبلا لزيادة مستوي التشابك والتبادل بين القطاعات الاقتصادية؟

3- أهداف البحث

- التعرف على واقع القطاعات الاقتصادية المكونة لهيكل الناتج المحلي في الاقتصاد الليبي وتحديد أهم القطاعات الرائدة المسيطرة على هيكل الناتج المحلي الاجمالي وأهميتها النسبية ومعدلات نموها وأكترها استقرارا، وقيمة مضافة، واستخداما لمدخلات قطاعات اخري
- قياس أهمية العلاقة التبادلية بين القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.
- تحديد اهم العوامل التي تكفل زيادة التفاعل والتبادل بين القطاعات الاقتصادية مستقبلا.

4- فرضيات البحث

- القطاع النفطي هو القطاع الرائد في الاقتصاد الليبي من حيث الاهمية النسبية ومعدل النمو والقيمة المضافة والاقل استخداما لمدخلات القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- قطاع الصناعة والزراعة هي القطاعات التي تقل فيها القيمة المضافة نسبة للإنتاج الكلي لهذه القطاعات.
- تقل أهمية العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي في الاجل القصير وتزداد أهمية هذه العلاقة في الاجل الطويل.

5- أهمية البحث

تنبع أهمية هذه البحث من خلال تركيزه على إبراز حجم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ومدى ارتباط هذه القطاعات ببعضها البعض في إطار تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الليبي، كما تنبع اهمية البحث في كونه يساهم في تحديد اوجه الضعف والقصور في القطاعات الاقتصادية والتي حالت دون أخذ دورها المطلوب منها رغم خطط التنمية المتعاقبة عبر عقود من الزمن.

6- حدود البحث

- الحدود المكانية: يتناول البحث بالتحليل والقياس الاقتصاد الليبي
- الحدود الزمنية: تتناول الدراسة بالتحليل والقياس الفترة الزمنية 2000-2021

7- منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي القياسي من أجل الوصول لتحقيق الاهداف المحددة حيث يتم تحليل واقع القطاعات الاقتصادية في ليبيا من جوانب مختلفة، أما بالنسبة للمنهج القياسي

فمن خلال قياس العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية باستخدام منهجية متجه الانحدار الذاتي (VAR) والعلاقة السببية والتكامل المشترك.

8- الدراسات السابقة

8-1 دراسة (زكريا الحلو ، 2019) بعنوان : تقدير العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في الأردن ، حيث هدفت الدراسة الي تحليل العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في الاردن استنادا الى جداول المدخلات والمخرجات لعام 2010 وصولا لتحديد المضاعف الاقتصادي لتحديد العلاقات الرائدة في الاقتصاد الاردني ، وقد اظهرت نتائج الدارسة بأن قطاع "الصناعة التحويلية جاء في مقدمة القطاعات الاقتصادية، من حيث العلاقات التشابكية وحجم المضاعف، كما تظهر النتائج أن قطاع "الكهرباء والماء حل في المرتبة الثانية ، وأوصت الدراسة بتوجيه السياسات الحكومية بشكل أكبر نحو دعم هذه القطاعات لتحفيز النمو الاقتصادي، والتخفيف من مشكلة البطالة في المملكة، خصوصا في قطاع الصناعات التحويلية والذي يتمتع، إلى جانب علاقاته التشابكية القوية مع باقي القطاعات الاقتصادية، بقدرته الكبيرة على استحداث فرص عمل.

8-2 دراسة (الحسون ابراهيم ،2014) بعنوان: العلاقة المتبادلة بين قطاع الصناعة وقطاع الزراعة في المملكة العربية السعودية، هدفت الدراسة لقياس العلاقة بين قطاعي الصناعة والزراعة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985-2009 واعتمد البحث على النموذج الثنائي الديناميكي لدراسة العلاقة، وتم تقدير هذا النموذج آنيا باستخدام طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن معامل التعديل أو التكيف لقطاعي الصناعة والزراعة بلغ خلال فترة الدراسة حوالي 0.34 و0.13 على الترتيب وهو ما يعني أن حوالي34% و 13% من المستوي الفعلي للدخل بكل من القطاعين الصناعي والزراعي يتم تعديله نحو المستوي المرغوب له خلال فترة تبلغ سنة واحدة، كما تبين أن النمو في القطاع الزراعي السعودي لا يتأثر بالنمو في القطاع الصناعي في حين أنه يسهم في النمو بالقطاع الصناعي، وأوصت الدراسة بدعم قطاع الزراعة والصناعة.

8-3 دراسة: (.2010، Tiwari") العلاقة بين الصناعة والزراعة وقطاعي الخدمات والناتج المحلي الاجمالي في الهند". هدفت الدراسة إلى توضيح المسببات المتغيرة والثابتة للدخل بين قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وعلاقتها بالناتج المحلي للهند خلال الفترة الزمنية 1950م-2009م، وقد تم استخدام تحليل غرانجر للسببية ودالة ردة الفعل ومكونات التباين، وقد اشارت نتائج تحليل المكونات الثابتة إلى أن قطاع الخدمات مرتبط بشكل كبير بقطاع الصناعة والناتج المحلي الاجمالي، وقطاع الزراعة مرتبط بشكل كبير بقطاع الخدمات، بينما تشير نتائج التحليل إلى أن قطاع الصناعة يساهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يليه قطاع الزراعة.

4-8 دراسة :(الطراونة، 2008م)"بعنوان: التأثيرات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الاردن تقديرها وتحليلها باستخدام متجه الانحدار الذاتي ، حيث هدفت الدراسة إلى تقدير تأثير وتأثر كل قطاع اقتصادي بالقطاعات الاقتصادية الاخرى في الاردن وبيان إمكانية نجاح استراتيجيات التنموية التي تم التخطيط لها سابقاً في الاردن، كما تقيم الدراسة مدى ملائمة استراتيجية التنمية غير المتوازنة المخطط لها في الاردن وفعالية السياسات المطبقة فيها، وخلصت الدراسة إلى أن تأثير وتأثر القطاعات الاقتصادية الرئيسية ببعضها البعض في الاردن كانت محدودة وبالتالي ضعف إمكانات النمو في الاقتصاد الاردني في ظل هذه التشابكات، وبالتالي لم يتحقق وجود قطاعات اقتصادية رائدة في الاقتصاد الاردني، ومن ثم فإن إتباع أي من استراتيجيات التنمية المتوازنة أو غير المتوازنة لن تعطي النتائج المتوقعة لان أساسها غير متوفر في الاردن.

5-8 دراسة :("Callaghan، Andreosso and Yue، 2004) العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الصين". هدفت هذه الدراسة إلى بيان تطور العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الصين للفترة 1987م-1997م، بالإضافة إلى معرفة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الصيني، وتوصلت الدراسة إلى زيادة الروابط الخلفية والامامية خلال فترة الدراسة، كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين معدل النمو وبين زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية في الصين، وأن القطاعات الرائدة في الاقتصاد الصيني تشتمل على قطاعات الزراعة، المنسوجات، الصناعات الكيماوية، صناعة مواد البناء.

9- تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة وفقا لما يلي:

- ✓ الاطار النظري للتبادل والتشابك بين القطاعات الاقتصادية في النظرية الاقتصادية.
- ✓ تحليل الواقع التبادلي بين القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الليبي.
- ✓ الجانب القياسي للدراسة.
- ✓ النتائج والتوصيات.

10 - الاطار النظري للتبادل والتشابك بين القطاعات الاقتصادية في النظرية الاقتصادية.

إن دراسة العلاقات التشابكية والتبادلية بين القطاعات الاقتصادية في النظرية الاقتصادية مبني على أساسين يمكن توضيحهما بشكل مبسط على النحو التالي- :

10-1 جداول المدخلات والمخرجات للاقتصادي ليونتيف

قدم ليونتيف مساهمة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد عندما قدم المحتوى التجريبي لنظريته ونشر أول جداول المدخلات والمخرجات "العلاقات الكميةُ للاقتصاد الأمريكي، حيث نشرت أفكار ليونتيف الأساسية لأول مرة في مقالته للمدخلات والمخرجات في النظام الاقتصادي للولايات المتحدة"، عام 1936 وهي امتداد تطبيقي للنظرية الكلاسيكية للتوازن العام ، وقد تم توسيع هذه الأفكار في مقالات أخرى، وفي عام 1941 أظهر جدول (Leontief) الأصلي، كيف أن كل قطاع منُ قطاعات الاقتصاد يعتمد على كل قطاع آخر مستخدما طريقة المدخلات والمخرجات على نطاق واسع كأداة تحليلية في الاقتصادات المتقدمة جدا ، حيث يخبرنا تحليل المدخلات والمخرجات أن هناك علاقات تشابكية قطاعية وتبعيات متبادلة في النظام الاقتصادي ككل ، ومدخلات قطاع ما ماهي الا مخرجات قطاع أخر والعكس صحيح، بحيث تؤدي العلاقات المتبادلة بينهما في النهاية إلى التوازن بين العرض والطلب في الاقتصاد ككل، اي ان جدول المدخلات –المخرجات يصف تدفق السلع والخدمات بين كل القطاعات الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة عادة سنة (شلتوح، 2022، صفحة 2) فهو يعطي صورة كاملة لقيم السلع والخدمات المباعة والمستهلكة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة تكون سنة، موضحا علاقات التشابك للقطاعات وكذا العلاقة بين المنتجين و المستهلكين في الاقتصاد.

2-10 نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن

نظرية النمو المتوازن(Theory Growth Balanced) تشير هذه النظرية إلى انه لتحقيق النمو والتنمية المستدامة في الدول النامية فان ذلك يتطلب توجيه الاستثمارات نحو مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية في ذات الوقت، ويرى مؤيدو هذه النظرية انها الطريقة الناجعة لتوسيع السوق وتحقيق التنمية في كافة المجالات وهي عكس نظرية النمو غير المتوازن (Theory Growth Unbalanced) والتي ترى ان تحقيق التنمية يتطلب توجيه الاستثمارات وتركيزها في قطاعات محدودة والتي تعتبر هي القطاعات الرائدة لاقتصاد دولة ما ، ويرى أنصار النظرية في أن توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الرائدة هو الطريق لتحقيق التنمية المستدامة ، وان هذا النوع من التنمية ينتقل النمو فيه من القطاعات الرائدة إلى القطاعات الاخرى في الاقتصاد نتيجة لأثر التشابك والتبادل بين هذه القطاعات الاقتصادية.

11 - تحليل واقع التبادل بين القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الليبي

11-1 خصائص الاقتصاد الليبي.

11-1-1 تتمتع ليبيا بموارد طبيعية من النفط والغاز تتجلى صورها في احتياطي النفط الخام والذي يبلغ حجمه حوالي 48.4 مليار برميل والذي يشكل ما نسبته 3.79% من الاحتياطي العالمي و4.8% من احتياطي منظمة أوبك ، وتأتى في المرتبة الرابعة من بين الدول العربية النفطية بعد كل من السعودية والعراق والكويت على التوالي، فيما يبلغ احتياطي الغاز ما حجمه 1532 مليار متر مكعب

لنفس السنة وهو ما شكل 0.77% من الاحتياطي العالمي و1.61% من احتياطي منظمة أوبك ، وقد بلغ إنتاج النفط 1.565 مليون برميل يوميا في عام 2010 باعتبارها أخر سنة كانت مستقرة أمنيا والتي شكلت نسبة 2.08% من الإنتاج العالمي ، وتدبدب حجم الإنتاج في الفترة 2011-2022 بسبب الظروف الأمنية والسياسية التي مرت بها البلاد وبلغ 1.2 مليون برميل في عام 2023، فيما بلغ إنتاج الغاز 23.4 مليار متر مكعب عام 2010 وهو ما شكل نسبة 0.71% من الإنتاج العالمي وهو الأخر تأثر بالأحداث الأمنية والسياسية التي تمر بها البلاد (للنفط، 2014، صفحة 8) هذه الموارد الطبيعية الكبيرة من النفط جعلت الاقتصاد الليبي اقتصادا ريعي يعتمد في حركة نشاطه الاقتصادي على إيرادات النفط ، حيث تشكل إيرادات النفط شريان الحياة للاقتصاد الليبي والذي تعتمد عليه الدولة في تسيير حركة النشاط الاقتصادي، حيث تشكل إيرادات الصادرات النفطية حوالي 95% في المتوسط من إجمالي الصادرات ، وما نسبته 76% كمتوسط سنوي من قيمة إيرادات الموازنة العامة ، كما يساهم القطاع النفطي بما نسبته 56 % كمتوسط سنوي من إجمالي الناتج المحلى للفترة 2000-2021 ، كما أوجدت الثروة النفطية في ليبيا تدفقاً للدخل بشكل مستدام مع التقلب في قيمته من سنة لأخرى منذ بداية تصدير النفط في عام 1964 ، وهو ما حقق تراكما في الاحتياطيات من العملة الأجنبية ، هذا التدفق انعكس بشكل عام دون الخوض في التقلبات إيجابا على العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل نمو الناتج المحلى الإجمالي ،ونصيب الفرد من الناتج ، وسعر صرف الدينار الليبي ، والإنفاق العام ، والميزان التجاري والمدفوعات ، بالمقابل انعكس سلبا على مؤشرات أخرى كنمو ناتج القطاع الزراعي والتنوع الاقتصادي ، حيث انخفضت مساهمة الناتج المحلى لقطاع الزراعة والصناعة إلى مستويات قياسية بلغت في المتوسط 4% من الناتج المحلى الإجمالي .

11-1-2 سيطرة القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي نتيجة للنهج الاشتراكي الذي تم تبنيه منذ سبعينيات القرن العشرين ، حيث شهِد هذا التوجه بداية من العام 2003 تراجعا لصالح التحول نحو الاقتصاد المختلط من خلال مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية التي تم اتخاذها ،حيث تراجع دور الدولة جزئيا من النشاط الاقتصادي بعد أن شرعت الدولة في فتح المجال تدريجيا أمام القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي ، وان كان هدا التحول بطيئا في مساره لعدة أسباب منها السياسية ومنها الاقتصادية ، حيث ظل القطاع الخاص يعاني من بعض العراقيل التي تعوق حرية العمل الخاص ، وتتجلى سيطرة القطاع العام في استحواذه على ما نسبته 80-85% من الاستثمارات المحلية (العربي، 2012، صفحة 341).

11-1-3 الاعتماد الكبير على الواردات في توفير معظم السلع الأساسية والكمالية ، ويرجع ذلك لعدم قدرة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية غير النفطية على مواكبة الطلب المحلي ، وتدني مساهمتها في الناتج المحلي، الأمر الذي ترتب عليه اختلال بين العرض والطلب مما ساهم في لجوء الدولة إلى الاستيراد ،ومن ثم توجيه جزء كبير من عائدات النفط لتغطية قيمة الواردات السلعية والخدمية

، حيث بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية في المتوسط 36 % سنويا ، وهو ما جعل الاقتصاد الليبي يتسم بالطابع الاستيرادي الاستهلاكي.

4-1-11 مساحة جغرافية شاسعة تبلغ نحو 1.759.540 كيلومتر مربع يقابلها عدد سكان محدود يصل لحوالي ستة مليون نسمة، هذا الفارق بين المساحة وعدد السكان كان مرهقا في عملية توزيع التنمية الاقتصادية على كافة ربوع الوطن.

5-1-11 ظهور الاختلالات الهيكلية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي ، حيث عانى الاقتصاد الليبي على مدى الفترات المتعاقبة من مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تراكمت مع مرور الزمن وبرزت بشكل واضح خاصة في فترات الأزمات النفطية ، هذه الاختلالات في الحقيقة أصبحت من سماته العامة ، وتمثلت بضعف الترابط بين القطاعات الاقتصادية ، ووجود خلل في التطور القطاعي بسبب توجه العملية الاستثمارية إلى قطاعات معينة دون أخرى ، وهيمنة قطاع النفط على الاقتصاد بفعل تدفقات مبيعات منتجاته للخارج وتطوره واستحواذه على أعلى معدلات الأجور، وهو ما خلق تفاوت في المستوى المعيشي بين الطبقة العاملة في هذا القطاع والقطاعات الأخرى.

12- القطاعات المكونة للنشاط الاقتصادي في الاقتصاد الليبي

يوضح الجدول رقم (1) اهم القطاعات الاقتصادية المكونة للنشاط الاقتصادي في الاقتصاد الليبي والتي في مجملها قطاعات خدمية تبدأ من القطاع الخامس وحتى القطاع الخامس عشر وتختلف اهميتها من قطاع لأخر بالإضافة الي قطاع النفط والصناعة والزراعة وصيد الاسماك.

جدول رقم (1)

أهم القطاعات الاقتصادية المكونة لهيكل الناتج المحلي الاجمالي

1	قطاع الزراعة	9	قطاع الاتصالات والنقل
2	قطاع صيد الاسماك	10	قطاع الوساطة المالية
3	قطاع النفط	11	قطاع الانشطة العقارية والإيجارات
4	قطاع الصناعات التحويلية	12	قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان
5	قطاع امدادات الكهرباء والماء	13	قطاع التعليم الخاص
6	قطاع الانشاءات	14	قطاع الصحة والعمل الاجتماعي
7	قطاع تجارة الجملة والتجزئة	15	قطاع انشطة الخدمات المجتمعية
8	قطاع الفنادق والمطاعم	///////	//////////////////////////////////////

المصدر: النشرة الاقتصادية، الربع الثاني 2023

1-12 الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي

يوضح الجدول رقم (2) الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للنشاط الاقتصادي من خلال أهميتها النسبية في المساهمة في الناتج المحلي، وقد تم تجميع وتضمين بعض القطاعات الخدمية في قطاع واحد وهو قطاع الخدمات نظرًا لعمليات الإلغاء والضم الذي حدثت في عديد القطاعات الخدمية وبالتالي من الصعوبة ايجاد سلسلة زمنية متواصلة لبعض القطاعات الخدمية.

يلاحظ من خلال الجدول لم تختلف الاهمية النسبية لقطاع الزراعة والصناعة في الاقتصاد لفترات زمنية مختلفة فخلال الفترة 2000–2010 بلغت الاهمية النسبية للقطاع الصناعي في المساهمة في الناتج المحلي 5% والقطاع الزراعي2.8% في حين انخفضت هذه الاهمية للقطاع الزراعي الي 2% في الفترة 2011–2021 وللقطاع الصناعي انخفضت الي 2.8% والحقيقة ان هده الفترة هي اكتر فترات عدم الاستقرار التي مر بها الاقتصاد الليبي نتيجة تدهور الوضع الامني والسياسي والذي انعكس علي مجمل مجريات النشاط الاقتصادي سلبا أما القطاع النفطي فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي في المتوسط 57% خلال الفترة 2000–2010 ، وقد بلغت أعلي مساهمة للقطاع النفطي في الناتج خلال هده الفترة في عام 2007 حيث وصلت الي 73% ، اما خلال الفترة 2011–2021 فقد انخفضت هده النسبة الي 47% نتيجة للتوقف المتكرر في عمليات الانتاج النفطي بسبب الصراعات السياسية والعسكرية ، بالإضافة الي انخفاض الطلب العالمي علي النفط وما نجم عنه من انخفاض في أسعار النفط ، وكانت أعلي مساهمة للقطاع النفطي في الناتج عام 2012 حيث بلغت 60%.

اما بقية القطاعات الأخرى فقد ساهم قطاع الكهرباء والمياه في الناتج المحلي بنسبة 0.88% كمتوسط سنوي للفترة 2000–2010 ، وارتفعت هده النسبة الي 1.9% سنويا خلال الفترة 2011–2021 نتيجة للطلب المتزايد علي الكهرباء ، اما قطاع الاتصالات فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي في المتوسط 3.9% خلال الفترة 2000–2010 لترتفع الي 4.3% خلال الفترة 2011–2021 ، فيما انخفضت مساهمة قطاع الانشاءات والتشييد في الناتج المحلي من 2.8% للفترة 2000–2010 الي 1.8% للفترة 2011–2021 وهو نتيجة لتوقف جزء كبير من المشاريع الاستثمارية وخروج عديد الشركات الاجنبية في مجال المقاولات والانشاءات بسبب الوضع الامني المتدهور، فيما زادت مساهمة قطاع الانشطة العقارية من 5% كمتوسط سنوي للفترة 2000–2010 الي 8.2 % خلال الفترة 2011–2021 ويوضح الشكل رقم (1) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي وتبقي مساهمة القطاع النفطي هي الاكبر ويبقي القطاع النفطي هو القطاع الرائد في الاقتصاد الليبي كما هو موضح بالرسم ، يليه أهمية القطاع الخدمي في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي من خلال قطاعات خدمية متنوعة ورغم هذه الاهمية للقطاع الخدمي فإن المتمعن للنتائج المسجلة على مستوى تجارة السلع غير المنظورة (تجارة الخدمات) من خلال ميزان المدفوعات، يلاحظ أنها لا تزال تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني، و يتضح ذلك من خلال رصيد ميزان الخدمات في الفترة 2000–2021 ، حيث ظلت حالة العجز مصاحبة له خلال هذه الفترة ، بل إن قيمة العجز تزايدت من سنة إلى أخرى وقد وصل مستوى العجز في عام 2021 حوالي 37 مليار دينار ، ويُعزى هذا العجز الكبير بشكل عام في الميزان الخدمي في هذا العام بالدرجة الأولى إلى ارتفاع الواردات الخدمية المتعلقة بالنقل والتأمين والسفر والعلاج بالخارج (الاقتصادية، 2023، صفحة 65) .

إن تجارة الخدمات بين الاقتصاد الليبي ودول العالم أثرت سلبا على الحساب الجاري للاقتصاد الليبي حيث لم تكن في صالح الاقتصاد الليبي، وانعكست أثارها سلبا على ميزان المدفوعات ، ولم تشكل

الصادرات الخدمية سوى 4% في المتوسط من حجم الواردات الخدمية ، ولو استبعدنا الميزان الخدمي من حساب العمليات الجارية لميزان المدفوعات الليبي فإن وضعية الحساب الجاري ستتغير إيجابا بنسبة كبيرة ، ايضا لا يساهم القطاع الخدمي في الصادرات الليبية بأهمية تذكر اطلاقا ، و لا يغطى مستويات الطلب المحلى في الاقتصاد الليبي من الخـــدمات، حيث تعتمد الدولة علي الواردات الخدمية في تغطية جزء كبير من الطلب المحلى على الخدمات ، وهو ما يعكس مؤشر هام يتعلق بضعف إنتاجية القطاع الخدمي رغم ارتفاع الإنفاق العام علي هذا القطاع وهو ما عكس ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلى الاجمالي ، وما تواصل نمو العجز في الميزان الخدمي إلا مؤشر على ضرورة تغيير السياسات الاقتصادية المتعلقة بقطاع الخدمات للحد من هذا العجز المتواصل، اما القطاع الصناعي والزراعي فتبقي مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي دون المستوي المطلوب والمرغوب خصوصا ان هده القطاعات لها اهمية كبيرة في توفير السلع الصناعية والزراعية وتقلل من حجم الاستيراد وتحقق الامن الغذائي.

جدول رقم (2)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الليبي

الفترة	لزراعة	لصناعة	النفط	لكهرباء والمياه	الاتصالات والنقل	التشييد	الانشطة العقارية	جارة الجملة	الوساطة المالية	بقية القطاعات الخدمية
2000-2010	2.8	5	57	0.88	3.9	2.8	5	4.3	2.7	15.62
2011-2021	2	2.8	47	1.9	4.3	1.6	8.2	5	3.5	23.7
2000-2021	2.4	4	52.3	1.3	4	2.3	5.2	3.5	3	22

المصدر: 1- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة

2-وزارة التخطيط، الحسابات القومية 2006-2022

شكل رقم (1)

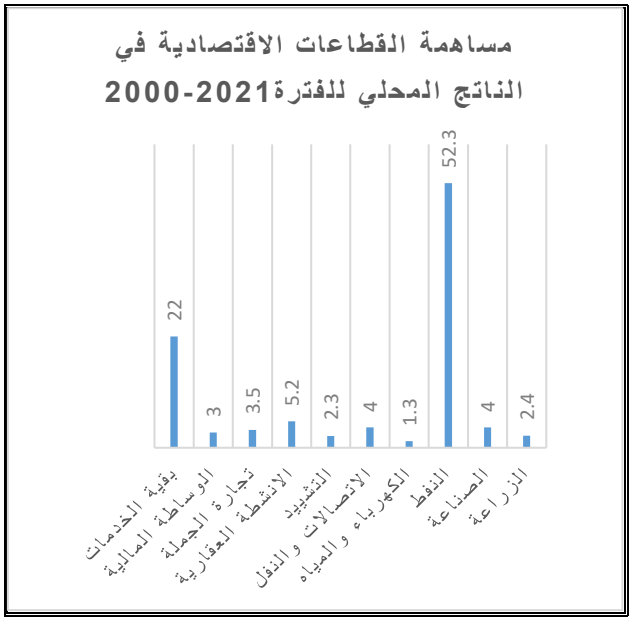

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (2)

12-2 النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلى الإجمالي.

من ناحية توزيع معدلات النمو الاقتصادي على القطاعات الإنتاجية والخدمية والتي تشكل في المجمل الناتج المحلى الإجمالي كما هي موضحة بالجدول رقم (3)، حيث كان قطاع الصناعة أقل القطاعات نمواً، حيث بلغ متوسط النمو في هذا القطاع بالأسعار الجارية 4.2% سنويا، وهو ما يعكس التدهور الذي حصل في القطاع الصناعي نتيجة لعدم توجيه الاستثمارات ذات الجدوى الي هذا القطاع رغم ما تتميز به ليبيا من توافر مقومات ازدهار قطاع الصناعة في ظل توافر المورد المالي والمواد الخام لعديد الصناعات وبالأخص الصناعات النفطية التي من الممكن ان تكون رافدا مهما للصادرات والايرادات ، يلي قطاع الصناعة قطاع الزراعة في ضعف معدل النمو حيث بلغ 5.6% في ظل التجاهل المتعمد لهذا القطاع الدي يعتبر مهما لتحقيق الامن الغذائي بجانب قطاع الصناعة وتحقيق الترابط والتبادل بين هادين القطاعين المهمين ،أما جزء من قطاع الخدمات والذي يضم قطاعات الفنادق والمطاعم والصحة والتعليم وتجارة الجملة والانشطة العقارية فقد حققت معدل نمو بلغ في المتوسط 9.7% ويعتبر القطاع الخدمي أكبر قطاع يستحوذ على القوى العاملة ، حيث استحوذ القطاع الخدمي على حوالي 80% من إجمالي القوى العاملة ،وقد استحوذ قطاع التعليم لوحده على 34 % من إجمالي القوة العاملة في قطاع الخدمات (المركزي، 2013، صفحة 50) وهو ما يعكس حجم ارتفاع الإنفاق العام على هذا القطاع وانعكاس ذلك على ارتفاع معدل النمو فيه، في حين حقق القطاع

النفطي اعلي معدلات النمو حيث بلغ متوسط معدل النمو للقطاع النفطي 24.3% سنويا يليه قطاع الوساطة المالية بمتوسط معدل نمو بلغ 23% سنويا ويرجع ارتفاع معدل نمو قطاع الوساطة المالية الي نمو وتطور القطاع المالي حيث بلغت أصول الجهاز المصرفي 124 مليار دينار ليبي حتي عام 2018 منها 16 مليار دينار ليبي قروض واعتمادات والتي تعادل 13% كنسبة من الاصول ، وتجاوزت نسبة كفاية رأس المال 15 %على مدى الفترة 2014-2018((الدولي، 2020، صفحة 23) ثم يأتي بعد ذلك قطاع الكهرباء ثالثا من حيث النمو حيث بلغ نمو قطاع الكهرباء والمياه بمتوسط معدل نمو بلغ 14.8% نتيجة لارتفاع الطلب المتزايد علي الكهرباء، فيما حقق قطاع التشييد معدل نمو بلغ 10.4% ، وحقق قطاع الاتصالات والنقل معدل متوسط نمو سنوي بلغ **8.7%**، واجمالا يبقي القطاع النفطي هو الاكثر مساهمة والاكثر نموا في الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يعكس استمرار سيطرة القطاع النفطي علي مجريات النشاط الاقتصادي والتحكم بمعدل النمو بالناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الليبي.

جدول رقم (3)

متوسط معدل النمو في القطاعات المكونة للناتج المحلى الاجمالى2000 -2021

القطاع	***معدل النمو بالأسعار الجارية%***
الزراعة	**5.6**
الصناعة	**4.2**
بقية الخدمات	**9.7**
النفط	**24.3**
الكهرباء والمياه	**14.8**
التشييد	**10.4**
الوساطة المالية	**23**
الاتصالات والنقل	**8.7**

المصدر: -من إعداد الباحث اعتمادا على السلسلة الزمنية للقطاعات المذكورة

12-3 استقرار القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي

اعتماد الاقتصاد الليبي علي قطاع النفط كمصدر رئيسي للصادرات والايرادات ونمو الناتج المحلي الاجمالي سبب خللا في بنية الاقتصاد المحلي وفي دور القطاعات الاقتصادية الأخرى في اداء دورها المنوط بها في الاقتصاد ، حيث تنتقل تقلبات الانتاج والاسعار في قطاع النفط علي بقية القطاعات الاقتصادية مباشرة لاعتماد القطاعات الاقتصادية علي الانفاق المتولد من ارتفاع الايرادات النفطية ، الي جانب ذلك عاني الاقتصاد الوطني من التغيرات الهيكلية في عمليات ضم بعض القطاعات الي بعض حينا والغاء ضم بعض القطاعات عن قطاعات اخري حينا اخر وهو ما تسبب في عدم استقرار ادارة القطاعات الاقتصادية وتداخل الاختصاصات بين اداور هذه القطاعات الاقتصادية.

إدا ما استثنينا قطاع النفط والذي يرجع عدم الاستقرار فيه الي تقلبات الانتاج والاسعار فمن خلال الشكل رقم (2) لتطور الناتج المحلي للقطاعات نلاحظ التقلبات الواضحة وعدم الاستقرار في تطور الناتج المحلي لقطاع النفط والذي يرجع في الفترة 2000–2010 الي تقلبات الاسعار العالمية للنفط بالارتفاع والانخفاض والذي ينعكس مباشرة علي ارتفاع وانخفاض الناتج المحلي لقطاع النفط، اما الفترة 2011–2021 فان التقلبات في قيمة الناتج المحلي لقطاع النفط ترجع لتقلبات الاسعار والانتاج معا، حيث شهد الانتاج النفطي خلال هذه الفترة انخفاضا وارتفاعا في حجم الانتاج بسبب الصراع السياسي والامني في البلاد حيث وصل حجم الانتاج اذناه أعوام 2014و2015 و2020 بمعدل 400 الف برميل يوميا بعد ان كان 1،8 مليون برميل عام 2006 ليعود ويرتفع في عام 2021 الي 1.2 مليون برميل ، وبمقارنة نسبة التشتت باستخدام معامل الاختلاف للمقارنة بين تشتت قيم الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية حيث كان اعلاها في قطاع الخدمات المتنوعة حيث بلغت نسبة التشتت 68% ثم قطاع النفط بنسبة 66% ثم قطاع الوساطة المالية بنسبة 58% ثم قطاع الكهرباء والمياه بنسبة 56% ثم قطاع الاتصالات والنقل بنسبة 45% ثم قطاع الزراعة بنسبة 43% ثم قطاع الانشاءات بنسبة 39%، واخيرا كان قطاع الصناعة الاكثر استقرارا في تقلب حجم الناتج بنسبة 27% ، ولابد من التوضيح ان الاستقرار في حجم الناتج لا يعني مؤشرا جيدا اذا لم يكن نتيجة لنمو مستقر ومستدام في الناتج المحلي وليس نتيجة لزيادة حجم الناتج بمستويات متقاربة ويعكس هدا القول ان نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج لم تتغير خلال الفترة 2000–2021 وظلت عند متوسط نسبة 4% من حجم الناتج المحلي الاجمالي ،بالإضافة الي أن عدم الاستقرار في حجم الناتج لكل القطاعات الاقتصادية من غير النفط مرتبط بجزء كبير منه بالتقلبات التي تحدث في قطاع النفط من ارتفاع او انخفاض الصادرات النفطية ويمكن ملاحظته من خلال الشكل البياني فارتفاع مستوي الناتج النفطي يقابله ارتفاع في مستوي الناتج للقطاعات الأخرى والعكس صحيح.

شكل رقم (2)

مستوي استقرار الناتج المحلي لقطاعات الاقتصاد الليبي للفترة2000 2021

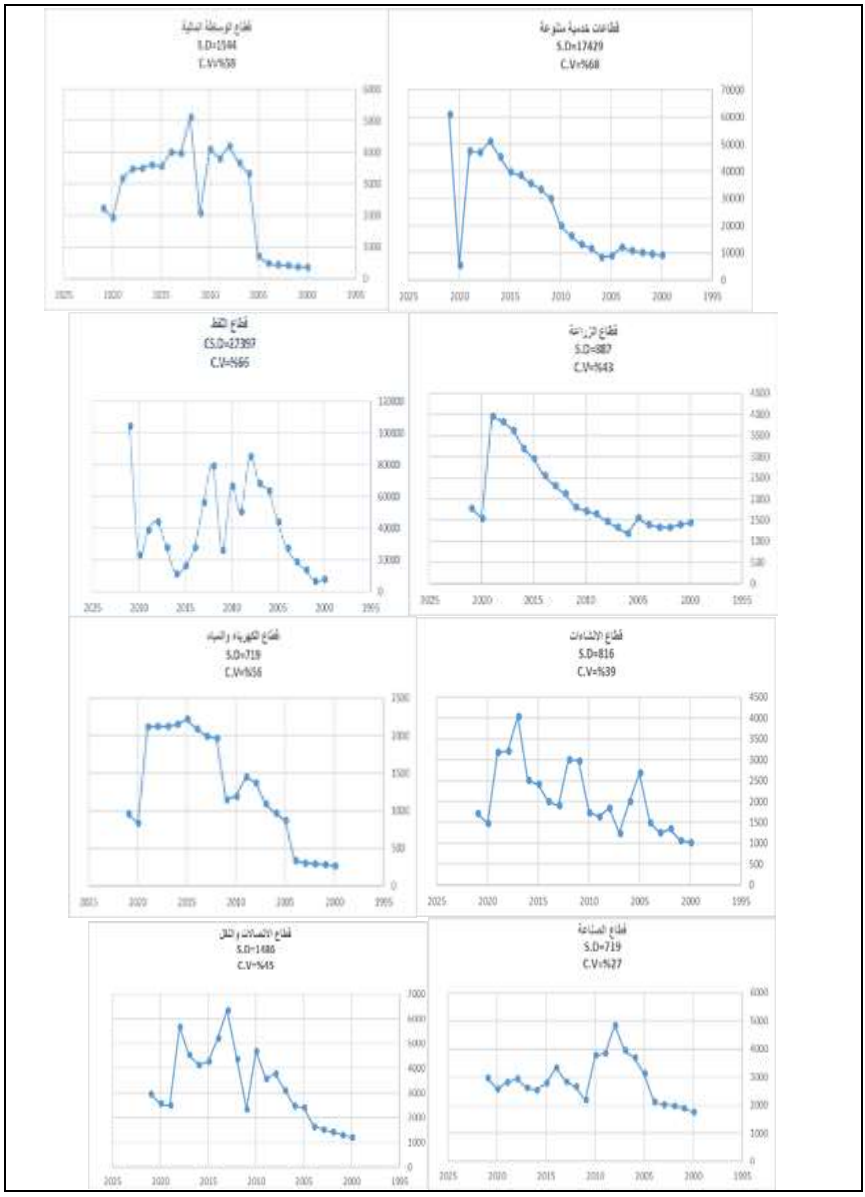

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على السلسلة الزمنية لنواتج القطاعات الاقتصادية

4-12 توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي

حسب اخر مسح شامل تم اجراءه في العام 2013 للتشغيل والبطالة فان حجم العمالة في الانشطة الاقتصادية المختلفة بلغت 1.688 مليون عامل في القطاع العام تركزت معظم العمالة في القطاع الخدمي ، حيث استحوذ قطاع الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي والتعليم لوحدهما والذين يعتبرا من القطاعات الخدمية علي التوالي نسبة 37.5% و 31.5% من اجمالي العمالة في القطاع العام وهو ما يعكس ارتفاع مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي نتيجة لارتفاع حجم الانفاق العام علي هذا القطاع اما توزيع بقية النسب فهي موضحة بالجدول رقم (4) وادا ما تم مقارنة الانتاجية المتوسطة للعامل الواحد في مختلف القطاعات الاقتصادية كما هو موضح في الجدول رقم (5) فإننا نلاحظ أن الانتاجية المتوسطة للعامل الواحد في قطاع النفط كانت هي الاهم حيث يساهم العامل الواحد في القطاع بما يعادل في المتوسط 2773 دينار من الناتج المحلي لقطاع النفط وواضح ارتفاع الانتاجية المتوسطة للعامل الواحد مقومة بالدينار علي بقية القطاعات بشكل كبير جدا تنعكس في النهاية علي ان هذا القطاع هو القطاع الرائد الذي يتصدر حجم الانتاج والصادرات والايرادات ، ثم يأتي بعده في المرتبة قطاع الانشطة العقارية والايجارات والذي يتبع قطاع الخدمات حيث يساهم العامل الواحد في ناتج قطاع الانشطة العقارية والايجارات بما يعادل 517 دينار ، والغريب ان قطاعات مهمة كقطاع الصناعة وقطاع الصحة والكهرباء كانت فيه الانتاجية المتوسطة للعامل الواحد مقومه بالدينار ضعيفة فهي في الصناعة 38 دينار وفي الصحة 7 دينار وفي الكهرباء والمياه 47 دينار وهذا الضعف في انتاجية هذه القطاعات للعاملين بها هو انعكاس للواقع الانتاجي والخدمي في ظل ارتفاع الواردات السلعية والخدمية ، حيث يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير علي الواردات السلعية والخدمية في توفير احتياجات الطلب المحلي .

جدول رقم (4)

توزيع عدد ونسب العمالة على القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي

القطاع	عدد العمالة	النسبة	القطاع	عدد العمالة	النسبة
الزراعة	13940	0.8	قطاع الوساطة المالية	25984	1.5
النفط	20075	1.2	قطاع الانشطة العقارية والايجارات	13847	0.8
الصناعات التحويلية	74934	4.4	قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان	632833	37.5
الكهرباء والغاز والماء	42717	2.5	قطاع التعليم	532833	31.5
الانشاءات والتشييد	27287	1.6	قطاع الصحة والعمل الاجتماعي	125488	7.4
تجارة الجملة والتجزئة	80415	4.8	قطاع انشطة الخدمات المجتمعية	19058	1.1
الفنادق والمطاعم	2293	9.1	اخري	934	0.1
الاتصالات والنقل	75950	4.5	//////////////////////////////////	//////////	//////
المجموع				1.688	100

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، تقرير المسح الشامل للتشغيل والبطالة 2013

جدول رقم (5)

مساهمة العامل الواحد بالدينار في ناتج القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للعام 2013

القطاع	الناتج المتوسط	الاهمية	القطاع	الناتج المتوسط	الاهمية
قطاع الزراعة	161	3	قطاع الفنادق والمطاعم	103	5
قطاع النفط	2773	1	قطاع الاتصالات والنقل	86	6
قطاع الصناعات التحويلية	38	10	قطاع الوساطة المالية	153	4
قطاع الكهرباء والماء	47	9	الانشطة العقارية والإيجارات	517	2
قطاع الانشاءات والتشييد	73	8	قطاع الصحة والعمل الاجتماعي	7	11
تجارة الجملة والتجزئة	76	7	قطاع انشطة الخدمات المجتمعية	7	12

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الناتج المحلي للقطاعات المختلفة لعام 2013 والجدول رقم (4)

12-5 الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية

يعرف الاستهلاك الوسيط بأنه قيمة السلع والخدمات التي تستهلك باعتبارها مدخلات في عملية الإنتاج، فيما عدا الأصول الثابتة حيث يقيّد استهلاكها باعتباره استهلاكًا لرأس المال الثابت، وقد تخضع السلع والخدمات إلى عملية تحويل أو استنفاد في عملية الإنتاج (المتحدة، 1993)، في حين تعرف القيمة المضافة بأنها قيمة الناتج ناقصًا قيمة الاستهلاك الوسيط، وهي قياس الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي من منتج فرد أو صناعة أو قطاع ، من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ ان اكتر القطاعات استخداما للسلع والخدمات الوسيطة في العملية الانتاجية هو قطاع الصناعة حيث يشكل الاستهلاك الوسيط 78% من قيمة الانتاج ولا تشكل القيمة المضافة في قطاع الصناعة سوي 22% من حجم الانتاج للقطاع وهو اقل القطاعات اضافة للإنتاج الكلي للقطاع ، في المقابل فإن قطاع النفط هو أكثر القطاعات اضافة للإنتاج الكلي للقطاع حيث تشكل القيمة المضافة 94% من حجم الانتاج الكلي للقطاع ويستخدم هذا القطاع 6% فقط من الاستهلاك الوسيط **في** الانتاج وهذا يعكس واقع الاقتصاد الليبي حيث قطاع النفط هو القطاع الرئيسي في الاقتصاد الاكثر انتاجية ومصدرا للصادرات والايرادات، ومن حيث الاهمية في الاضافة للإنتاج الكلي بعد قطاع النفط يأتي قطاع الوساطة المالية حيث تشكل القيمة المضافة 92% من قيمة الانتاج ويشكل الاستهلاك الوسيط 8% من ناتج القطاع ،ثم يأتي قطاع الانشطة العقارية في الاهمية حيث تشكل القيمة المضافة 84% من قيمة الانتاج فيما يشكل الاستهلاك الوسيط في قطاع الانشطة العقارية 16% ، يليه قطاع الانشطة الخدمية المتنوعة المتمثلة في قطاعات التعليم والصحة والادارة العامة وتجارة الحملة وخدمات الفنادق والمطاعم وغيرها

حيث تشكل القيمة المضافة 74% فيما يشكل الاستهلاك الوسيط لهذا القطاع 26% ، اما قطاع الكهرباء والماء فتشكل القيمة المضافة61% والاستهلاك الوسيط 39% ، في حين تشكل القيمة المضافة 60% في قطاع الاتصالات والنقل والاستهلاك الوسيط يشكل 40% في ناتج القطاع، اما قطاع الانشاءات فتشكل القيمة المضافة 54% والاستهلاك الوسيط 46% واخيرا قطاع الزراعة حيث تشكل القيمة المضافة 42% والاستهلاك الوسيط 58% ،كما يوضح الجدول ان اكثر القطاعات نموا في القيمة المضافة هو قطاع النفط بمتوسط معدل نمو 17% سنويا ، وان أكثر القطاعات نموا في الاستهلاك الوسيط هو قطاع الانشاءات 14% ، فيما حقق قطاع الصناعة نموا سالبا في القيمة المضافة والاستهلاك الوسيط حيث بلغ -0.2% و-0.1% علي التوالي ، اخيرا يتضح من خلال التحليل السابق لنسب المساهمة في القيمة المضافة والاستهلاك الوسيط في انتاج القطاعات الاقتصادية ومعدلات نموها اهمية قطاع النفط من ناحية القيمة المضافة للإنتاج اي اقل القطاعات تبادلا مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى كمدخلات والأكثر كمخرجات فيما كان قطاع الصناعة اكثر القطاعات استخداما للسلع النهائية للقطاعات الاقتصادية المختلفة بما فيها الواردات اي اكثر القطاعات تبادلا مع القطاعات الاقتصادية الأخرى كمدخلات ولكن كمخرجات هو الاقل.

جدول رقم (6)

نسبة لاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة من الانتاج للفترة2000-2021

القطاع	نسبة الاستهلاك الوسيط للقطاع من الانتاج	نسبة القيمة المضافة من الانتاج	معدل نمو القيمة المضافة	معدل نمو الاستهلاك الوسيط	ترتيب القطاعات الأكثر استخداما للسلع الوسيطة	ترتيب القطاعات الاكثر اضافة للإنتاج
الزراعة	%58	%42	%9	%9	2	8
الصناعة	%78	%22	%-0.2	%0.1-	1	9
النفط	%6	%94	%17	%4	9	1
الكهرباء والمياه	%39	%61	%8	%4	5	5
الانشاءات	%54	%46	%9	%14	3	7
الوساطة المالية	%8	%92	%6	%10	8	2
الاتصالات والنقل	%40	%60	%8	%5	4	6
الانشطة العقارية	%16	%84	%8.5	%8	7	3
الانشطة الخدمية	%26	%74	%14.5	%13	6	4

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على منشورات وزارة التخطيط، الحسابات القومية ،2006-2019

6-12 بعض ملامح العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الليبي

يمكن ايجاز اهم ملامح هده العلاقات التبادلية في النقاط التالية- :

12-6-1 ارتفع الاستهلاك المحلى من المنتجات النفطية من حوالي 7.3 مليون طن متري عام 2000 الي حوالي 9.4 مليون طن متري عام 2005 ،ثم انخفض إلى حوالي 9.1 مليون طن متري عام 2012 ليصل عام 2022 الي 11.4 مليون طن متري ، ويتوزع استهلاك المنتجات النفطية بين قطاع النقل والذي يستهلك حوالي 58% من حجم المنتجات النفطية متمثلة في بنزين السيارات وكيروسين الطائرات والديزل ثم يأتي تانيا قطاع الكهرباء الذي يستهلك حوالي 38% من حجم المنتجات النفطية وارتفاع هده النسبة بسبب التوسع في المحطات الكهربائية الغازية، اما القطاع الصناعي فيستهلك حوالي 4% من حجم المنتجات النفطية المحلية وتركز الاستهلاك في منتج الديزل حيث بلغ استهلاكه 350 الف طن عام 2012 ، اما قطاع الزراعة فبلغ حجم استهلاكه من المنتجات النفطية 0.4% وتحديدا في المشاريع العامة (العربي م.، 2014، صفحة 7).

12-6-2 بلغ حجم القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية المختلفة من المصارف التجارية والتي تمثل القطاع المالي في الاقتصاد حتي عام 2023 حوالي 26 مليون دينار للاستثمار في القطاعات الخدمية والصناعية، في حين بلغ حجم القروض الممنوحة للقطاع الصناعي من مصرف التنمية والتي بلغت حتي عام 2014 حوالي 28 مليون دينار، في حين تنوعت القروض الممنوحة من المصرف الريفي بين قطاع الزراعة والصناعة والخدمات والتي بلغت اقصاها عام 2006 حيث بلغت 145 مليون دينار توزعت نسبتها بين 45% لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية و24% للقطاع الصناعي و31% للقطاع الخدمي من حجم القروض الممنوحة ، وقد توقفت معظم المصارف في منح القروض مع تدهور الوضع السياسي والامني في البلاد بدءا من عام 2014 (المركزي، النشرة الاقتصادية، 2023).

12-6-3 ساهمت القطاعات الاقتصادية من غير قطاع النفط في صادرات القطاع الخارجي عام 2022 بحوالي 39 مليون دولار، في حين بلغ حجم الواردات لمختلف القطاعات حوالي 20 مليار دولار وهنا يظهر الفارق الكبير في فشل القطاعات الاقتصادية من غير قطاع النفط في المساهمة في القطاع الخارجي من خلال الصادرات والتركيز على الواردات واعتماد القطاع الخارجي على قطاع النفط كليا في عملية تحديد حجم الصادرات.

12-6-4 يستهلك القطاع الصناعي حوالي 4% من حجم الامداد المائي والذي بلغ 280 مليون لتر مكعب وتركزت في الصناعات البتروكيماوية والصلب والمنسوجات، في حين يستهلك القطاع الزراعي 4850 مليون لتر مكعب وهو يستحوذ علي أكبر قدر من استهلاك الامداد المائي في حين ان الاستهلاك المنزلي بلغ 700 مليون لتر مكعب.

12-6-5 يأتي قطاع الكهرباء في المرتبة الاولي لاستهلاك الغاز الطبيعي عام 2022 حيث يستهلك 897 مليون قدم مكعب، تم يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثانية من خلال استهلاك مجمع الحديد

والصلب ومصانع الاسمنت والمصانع الأخرى المتنوعة بحوالي 120 مليون قدم مكعب النفط وفي المرتبة الثالثة يأتي القطاع النفطي بواقع استهلاك يقدر بحوالي 103 مليون قدم مكعب.

12-6 -6 يتوزع استهلاك الكهرباء وفقا للإحصائيات المنشورة عام 2020 بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بحوالي 8% للقطاع الصناعي و12% للقطاع الزراعي و35% للقطاع المنزلي و12% للقطاع التجاري و33% لبقية القطاعات.

13- قياس العلاقة التبادلية بين القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي المتجه من النماذج القياسية الحديثة لدراسة التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ، حيث يتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة وكل ما يلزم في هذا النموذج هو تحديد متغيرات الدراسة وتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني فقط (ملاوي، 2008، صفحة 131) نظرًا لان عدد النماذج المقدرة يعتمد علي عدد المتغيرات عليه فان النماذج المقدرة هي ستة نماذج تعكس متغيرات الدراسة ، بحيث يأخذ كل من هذه المتغيرات دور المتغير التابع مرة ودور المتغير المستقل مرة اخري وتم الاعتماد في تقدير نموذج الانحدار الذاتي علي "طريقة الحذف الخلفي العكسي(method elimination Backward) ، من خلال حذف معلمات المتغيرات والتي تظهر غير معنوية إحصائيا حيث يتم إدخال جميع المتغيرات التوضيحية في معادلة الانحدار كخطوة أولى، وعن طريق اختبار (t) يتم حذف المتغيرات التفسيرية التي ليس لها دلالة إحصائية الواحد تلو الآخر لحين الوصول إلى الصيغة النهائية للمعادلة التي تحتوي على المتغيرات ذات التأثير المعنوي (ذبدوب، 2013).

13-1 تحديد متغيرات النموذج.

تتمثل متغيرات النموذج في المتغيرات التي توضحها صيغة الانحدار الذاتي وهي صيغة عامة لعدد ستة معادلات كل معادلة تعكس قطاع اقتصادي دالة في بقية القطاعات الأخرى.

$$\mathbf{sector} = a + b1\sum_{j=1}^{n} \mathbf{OSt\text{-}j} + b2\sum_{j=1}^{n} \mathbf{ISt\text{-}j} + b3\sum_{j=1}^{n} \mathbf{SSt\text{-}j} + b4\sum_{j=1}^{n} \mathbf{EWSt\text{-}j} + b5\sum_{j=1}^{n} \mathbf{VSt\text{-}j} + b6\sum_{j=1}^{n} \mathbf{ASt\text{-}j} + U$$

حيث ان:-

Sector وهي كلمة قطاع بالإنكليزية وهي اختصار لعدم تكرار كل قطاع بمعادلة منفردة

OS ← الناتج المحلي لقطاع النفط

IS← الناتج المحلي لقطاع الصناعة

SS← الناتج المحلي لقطاعات خدمية متنوعة

EWS←الناتج المحلي لقطاع الكهرباء والمياه

VS← الناتج المحلي لقطاع التشييد.

AS ← الناتج المحلي لقطاع الزراعة

13-2 مصادر البيانات

تغطي الدراسة الفترة الزمنية 2000 – 2021، وتستخدم بيانات سنوية للمتغيرات وتم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من النشرات الاقتصادية واحصاءات الحسابات القومية، واستخدمت الدراسة البيانات الاقتصادية للمتغيرات بالأسعار الجارية بالصيغة اللوغاريتمية مع ملاحظة ان سنوات 2020 و2021 هي سنوات تقديرية في ظل عدم وجود احصاءات رسمية لهده السنوات المذكورة.

13-2 خطوات تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

- ✓ اختبار استقراريه السلاسل الزمنية
- ✓ اختبار التكامل المشترك
- ✓ تحديد درجة تأخير نموذج VAR.
- ✓ تقدير نموذج VAR.
- ✓ اختبار جودة نموذج VAR.
- ✓ العلاقة السببية

13-2-1اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

لاختبار استقرار السلاسل الزمنية استخدمت الدراسة اختبار ديكي فولر بقاطع فقط وتأخير 4 فترات، وقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول رقم (7) أن جميع المتغيرات لم تستقر عند المستوى، حيث أن القيم الاحتمالية (Prob) كانت أكبر من 5%، هو ما يعنى قبول فرضية العدم بأن السلاسل الزمنية تحتوي على جدر الوحدة أي غير مستقرة عند مستواها، أما بعد أخذ الفرق الأول للمتغيرات فقد أظهرت النتائج استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج حيث كانت القيم الاحتمالية (Prob) أصغر من

جدول رقم (7)

اختبار جدر الوحدة لمتغيرات النموذج القياسي

المتغير	Level المستوى			1st Difference الفرق الاول		النتيجة
	D.F	(prob).	النتيجة	D.F	(prob)	
EWS	1.861172-	0.3428	غير مستقرة	4.170146	0.0046	مستقرة I (1)
OS	2.226198-	0.2035	غير مستقرة	4.609011-	0.0018	مستقرة I (1)
SS	1.466106-	0.5295	غير مستقرة	7.315387-	0.0000	مستقرة I (1)
IS	2.229465	0.2024	غير مستقرة	4.443361	0.0026	مستقرة I (1)
VS	2.589098-	0.1108	غير مستقرة	5.182180-	0.0009	مستقرة I (1)
AS	1.484859-	0.5214	غير مستقرة	4.665210-	0.0016	مستقرة I (1)

المصدر: من أعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) اعتمادا على السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

5% وهو ما يعنى قبول الفرضية البديلة (H1) التي تؤكد على استقرار السلاسل الزمنية، وعليه فإن كل المتغيرات هي متغيرات مستقرة من الدرجة (I1)

13-2-2 اختبار التكامل المشترك .(العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل)

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنيه بين المتغيرات في المدى الطويل ويعرف بأنه التعبير الإحصائي للعلاقة التوازنيه طويلة الأجل (محمود، 2011)،وتوجد عدة اختبارات للتكامل المشترك بين المتغيرات ولكن من أهمها في حالة تعدد المتغيرات هو اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسون، وتشير نتائج اختبار جوهانسون الواردة في الجدول رقم **(8)** أن قيم (λ_{trace}) الإحصائية اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% بذلك تُقبل الفرضية العدمية H_0،وهو ما يعنى وجود علاقة لتكامل متزامن بين المتغيرات ، حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو ($r=6$)عند مستوى معنوية5% ،أي توجد بين جميع المتغيرات علاقات توازنيه طويلة الأجل ، أي بمعنى أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها وبالتالي يمكن التأكيد على وجود علاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل ، وهو ما يؤكد أن هذه المتغيرات ترتبط بعلاقة توازنيه على المدى الطويل

جدول رقم (8)
اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج

Prob.**	0.05	Trace		Hypothesized
Critical Value	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0000	95.75366	196.3602	0.976156	None *
0.0000	69.81889	121.6354	0.958693	At most 1 *
0.0043	47.85613	57.90094	0.742875	At most 2 *
0.0389	29.79707	30.73710	0.530836	At most 3 *
0.0482	15.49471	15.60106	0.388592	At most 4 *
0.0164	3.841465	5.761245	0.250285	At most 5 *
Trace test indicates 6 cointegrating equation(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
	**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			

المصدر: من أعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) بناءا علي السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

13-2-3 اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني .

لاختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ تم اللجوء لمعياري (AIC) Akaike Information Criterion و (SIC) Information Criterion Schwartz&)). لتحديد عدد تأخيرات متغيرات علاقة الانحدار الذاتي، حيث يُلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هو فترات زمنية واحدة حيث انه في هده الفترة سُجلت أقل قيمة للمعيارين (AIC) و((SIC) .

جدول رقم (9)

تحديد فترة الابطاء المثلي لنموذج var

Lag	LogL	FPE	AIC	SC	HQ
0	-21.83105	5.71e-07	2.650576	2.949011	2.715344
1	68.63998	3.73e-09*	-2.537141*	-0.448096*	-2.083765*

المصدر: من أعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews 10) اعتمادا على نموذج الانحدار VAR

13-2-4 تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

يوضح الجدول رقم (10) نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي لمتغيرات الدراسة من خلال تقدير عدد ستة معادلات بحيث أن كل متغير يأخذ دور المتغير التابع مرة وبقية المتغيرات تأخذ دور المتغير المستقل، وقد تم الاعتماد في تقدير نموذج الانحدار الذاتي على "طريقة الحذف الخلفي العكسي (method elimination Backward)، من خلال حذف معلمات المتغيرات والتي تظهر غير معنوية إحصائيا الي حين الحصول على معاملات مقبولة احصائيا وتم الحصول على الاتي:

- أظهرت نتائج تقدير نموذج قطاع الكهرباء معنوية واهمية متغير ناتج قطاع الكهرباء للسنة السابقة(t-1) في تفسير التغيرات في ناتج قطاع الكهرباء حيث أن تغير ناتج قطاع الكهرباء والمياه(t-1) بنسبة 100% ينعكس على تغير في قيمة ناتج قطاع الكهرباء والمياه للسنة الحالية بنسبة 83% في الاتجاه الطردي وبلغت نسبة معامل التحديد 82% وهو ما يعني ان 82% من التغيرات التي تحدث في ناتج قطاع الكهرباء والمياه يفسرها ناتج قطاع الكهرباء والمياه للسنة السابقة.
- أظهرت نتائج تقدير نموذج ناتج قطاع النفط معنوية واهمية متغير ناتج قطاع النفط للسنة السابقة(t-1) حيث يفسر التغيرات في ناتج قطاع النفط للسنة الحالية حيث أن تغير في ناتج قطاع النفط للسنة السابقة (t-1) بنسبة 100% ينعكس علي تغير في الناتج للسنة الحالية بنسبة 61% في الاتجاه الطردي وكان معامل التحديد ضعيف 40%.
- أظهرت نتائج تقدير نموذج ناتج قطاع الخدمات معنوية واهمية متغير ناتج الكهرباء والمياه للسنة السابقة(t-1) في تفسير التغيرات في ناتج الخدمات للسنة الحالية حيث أن تغير في ناتج قطاع الكهرباء والمياه للسنة السابقة (t-1) بنسبة 100% ينعكس علي تغير في الناتج لقطاع الخدمات للسنة الحالية بنسبة 60% في الاتجاه الطردي وكان معامل التحديد ضعيف 50%.
- أظهرت نتائج تقدير نموذج قطاع الصناعة معنوية واهمية متغير ناتج الكهرباء والمياه والنفط والخدمات للسنة السابقة(t-1) في تفسير التغيرات في ناتج قطاع الصناعة للسنة الحالية حيث أن تغير في ناتج قطاع الكهرباء والمياه والنفط والخدمات للسنة السابقة (t-1) بنسبة 100% ينعكس على تغير في ناتج قطاع الصناعة للسنة الحالية بنسبة 29%، 15%، 32% على

التوالي في الاتجاه الطردي باستثناء قطاع الخدمات في الاتجاه العكسي وكان معامل التحديد متوسط في تفسير التغيرات حيث بلغ 66%.

- أظهرت نتائج تقدير نموذج قطاع التشييد معنوية واهمية متغير ناتج قطاع التشييد للسنة السابقة(t−1) في تفسير التغيرات في ناتج قطاع التشييد للسنة الحالية حيث أن تغير ناتج التشييد للسنة السابقة(t−1) بنسبة 100% ينعكس على تغير في قيمة ناتج قطاع التشييد للسنة الحالية بنسبة 100% في الاتجاه الطردي وكان معامل التحديد ضعيف جدا في تفسير التغيرات حيث بلغت نسبته13%
- أظهرت نتائج تقدير نموذج قطاع الزراعة معنوية واهمية متغير ناتج قطاع النفط والخدمات للسنة السابقة(t−1) في تفسير التغيرات في ناتج قطاع الزراعة للسنة الحالية حيث أن تغير في ناتج قطاع النفط والخدمات للسنة السابقة(t−1) بنسبة 100% ينعكس على تغير في قيمة ناتج قطاع الزراعة للسنة الحالية بنسبة 11% و53% على التوالي في الاتجاه الطردي لناتج قطاع الخدمات وسلبي لناتج قطاع النفط وكان معامل التحديد مرتفع نسبيا حيث بلغ 76%.

جدول رقم (10)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR

Equation: EWS =1.2113+ 0.8340*EWS(-1)				
R-squared	**0.821656**	**Mean dependent var**		**6.996246**
Adjusted R-squared	**0.812269**	**S.D. dependent var**		**0.716884**
S.E. of regression	**0.310611**	**Sum squared resid**		**1.833107**
Durbin-Watson stat	**1.973514**			
Equation: OS =4.066836+ 0.617962*OS(-1)				
R-squared	**0.405637**	**Mean dependent var**		**10.44493**
Adjusted R-squared	**0.374354**	**S.D. dependent var**		**0.727562**
S.E. of regression	**0.575485**	**Sum squared resid**		**6.292479**
Durbin-Watson stat	**1.907063**			
Equation: SS =5.99739+ 0.605958*EWS(-1)				
R-squared	**0.509560**	**Mean dependent var**		**10.20011**
Adjusted R-squared	**0.483747**	**S.D. dependent var**		**0.661351**
S.E. of regression	**0.475185**	**Sum squared resid**		**4.290223**
Durbin-Watson stat	**2.192253**			
Equation: IS = 7.5791+0.2962*EWS(-1) + 0.1558*OS(-1) -0.3254*SS(-1)				
R-squared	**0.669028**	**Mean dependent var**		**7.951708**
Adjusted R-squared	**0.610621**	**S.D. dependent var**		**0.251758**
S.E. of regression	**0.157097**	**Sum squared resid**		**0.419553**
Durbin-Watson stat	**2.076967**			
Equation: VS = 1.002117*VS(-1)				
R-squared	**0.130350**	**Mean dependent var**		**7.597896**
Adjusted R-squared	**0.130350**	**S.D. dependent var**		**0.367854**
S.E. of regression	**0.343042**	**Sum squared resid**		**2.353557**
Durbin-Watson stat	**2.304507**			

Equation: AS = 3.397462-0.119949*OS(-1) + 0.535141*SS(-1)				
R-squared	0.760302	Mean dependent var		7.571393
Adjusted R-squared	0.733668	S.D. dependent var		0.389041
S.E. of regression	0.200774	Sum squared resid		0.725581
Durbin-Watson stat	2.637951			

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 10 اعتمادا على السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

13-2-5 اختبار استقرار نموذج VAR.

ويوضح الشكل البياني رقم (3) اختبار استقرار النموذج، اذ يتضح بأن جميع المعاملات أصغر من الواحد وان الجدور توجد ضمن دائرة الوحدة، وهذا يعني أن النموذج لا يواجه مشكلة عدم ثبات التباين او ارتباط الأخطاء.

شكل رقم (3)

اختبار استقرار نموذجVAR

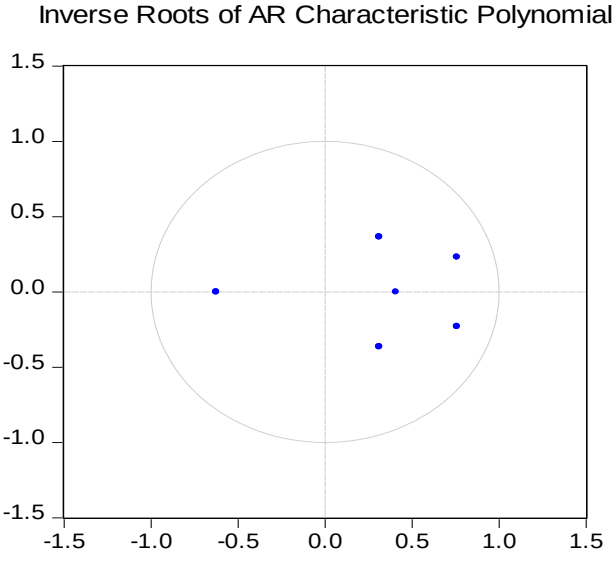

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات نموذج VAR

13-2-6 اختبار العلاقة السببية (العلاقة في المدي القصير).

يستخدم اختبار غرانجر للسببية في تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات ما إذا كانت هذه العلاقة باتجاه واحد أم باتجاهين أم لا توجد علاقة في الأساس من خلال استخدام انحدار المتغيرين على بعض (عودة، 2015، صفحة 1097) وقد تم استخدام اختبار جرا نجر للسببية لاختبار اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، هل هي علاقة باتجاه واحد آم باتجاهين؟، ويتضح من خلال الجدول رقم (11) عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين او اتجاه واحد بين القطاعات الاقتصادية باستثناء علاقة واحدة في اتجاه واحد من قطاع الكهرباء والمياه الي قطاع الخدمات، اما العلاقة بين بقية القطاعات فكانت،

القيم الاحتمالية في الاتجاهين كانت أكبر من 5% وهو ما يعنى قبول فرضية عدم وجود علاقة سببية تتجه من كل متغير إلى الأخـر.

جدول رقم (11)

نتائج العلاقة السببية لمتغيرات النموذج القياسي

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 11/09/23 Time: 19:39			
Sample: 2000 2021 / Lags:1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IS does not Granger Cause EWS	21	0.01167	0.9152
EWS does not Granger Cause IS		0.02821	0.8685
AS does not Granger Cause EWS	21	1.95846	0.1787
EWS does not Granger Cause AS		1.54768	0.2294
VS does not Granger Cause EWS	21	0.11651	0.7368
EWS does not Granger Cause VS		0.84953	0.3689
OS does not Granger Cause EWS	21	0.59407	0.4508
EWS does not Granger Cause OS		0.33303	0.5710
QD does not Granger Cause K	21	0.01031	0.9202
EWS does not Granger Cause SS		4.52964	0.0474
AS does not Granger Cause IS	21	0.78717	0.3867
IS does not Granger Cause AS		0.08557	0.7732
VS does not Granger Cause IS	21	0.03991	0.8439
IS does not Granger Cause VS		0.00103	0.9747
O does not Granger Cause S	21	2.04798	0.1695
IS does not Granger Cause OS		0.32687	0.5746
SS does not Granger Cause IS	21	0.69352	0.4159
IS does not Granger Cause SS		0.36229	0.5547
VS does not Granger Cause AS	21	0.00569	0.9407
AS does not Granger Cause VS		1.22951	0.2821
OS does not Granger Cause AS	21	1.5E-09	1.0000
AS does not Granger Cause OS		1.28767	0.2714
SS does not Granger Cause AS	21	4.33004	0.0520
AS does not Granger Cause SS		0.22300	0.6424
OS does not Granger Cause VS	21	0.28064	0.6028
VS does not Granger Cause OS		0.07376	0.7890
SS does not Granger Cause VS	21	3.39979	0.0817
VS does not Granger Cause SS		0.02707	0.8711
SS does not Granger Cause OS	21	1.99206	0.1752
OS does not Granger Cause SS		0.04746	0.8300

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج(EViews 10) اعتمادا على السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

13-3. التحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية

أظهرت نتائج الدراسة القياسية ضعف العلاقة التبادلية بين القطاعات المكونة لهيكل الناتج المحلي الاجمالي وفقا لنموذج الانحدار الذاتي VAR وانعدام هذه العلاقة في نموذج العلاقة السببية في الاجل

القصير ، في حين ان هذه العلاقة موجودة وفقا للتكامل المشترك في الاجل الطويل ، وواقعيا من خلال التبادل بين هذه القطاعات فان هذه العلاقة موجودة ولا يمكن القول بانها منعدمة ولكنها ضعيفة وبالتالي فالأثر لن يكون واضحا في الاجل القصير وانما يظهر جليا في الاجل الطويل ، ايضا هذه العلاقة التبادلية التشابكية بين القطاعات الاقتصادية تكون ظاهرة اكتر في قطاعات دون قطاعات اخري ، فقطاع الكهرباء والصناعة والنقل يعتمدان بشكل واضح في بعض مدخلاتهما علي مخرجات قطاع النفط ، من جهة اخري ضعف نسبة القيمة المضافة لقطاعات مثل الزراعة والصناعة والانشاءات والتي بلغت علي التوالي 42% و22% و46% من حجم انتاجها يقلل من حجم التبادل بين القطاعات الاقتصادية في ظل ضعف مخرجاتها ويقلل من حجم المشاركة للقطاعات الأخرى في مخرجات هذه القطاعات كمدخلات لها، ولأهمية قطاع الزراعة والصناعة والإنشاءات في معظم اقتصادات دول العالم لأنها تعتبر من القطاعات الرائدة والقائدة للنمو ويرتكز عليها الامن الغذائي وتطور البنية التحتية لذلك فانخفاض نسبة القيمة المضافة ينعكس علي ضعف العلاقات التبادلية ، في حين ان القطاعات التي ترتفع فيها نسبة القيمة المضافة من حجم الانتاج يظهر تأثيرها جليا وواضحا في العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية فقطاعات النفط والانشطة العقارية والوساطة المالية تبلغ نسبة القيمة المضافة من انتاجها 94% و84% و92% يظهر اثرها بشكل اوضح في الاقتصاد في العلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية .

14- النتائج والتوصيات

14-1 النتائج

14-1-1 الاقتصاد الليبي اقتصاد يقوده قطاع النفط وهو القطاع الرائد في الاقتصاد حيث يساهم في الناتج المحلي بنسبة بلغت في المتوسط لفترة الدراسة 52%، يليه قطاع الخدمات من حيث الاهمية بنسبة 36% كمتوسط سنوي، كما حقق ناتج قطاع النفط اعلي معدل للنمو بنسبة متوسطة بلغت 24% سنويا، يليه ناتج قطاع الكهرباء بنسبة بلغت 15% سنويا.

14-1-2 كان أكثر القطاعات عدم استقرارا في تغير مستوي حجم الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية باستخدام مقياس التشتت وهو معامل الاختلاف للمقارنة بين تشتت قيم الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية حيث كان اعلاها في قطاع الخدمات المتنوعة حيث بلغت نسبة التشتت 68% ثم قطاع النفط بنسبة 66%.

14-1-3 تركزت معظم العمالة في القطاع الخدمي حيث استحوذ قطاع الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي والتعليم لوحدهما والتي تعتبر من القطاعات الخدمية على نسبة 69% من اجمالي العمالة

في القطاع العام وهو ما يعكس ارتفاع مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي نتيجة لارتفاع حجم الانفاق العام عليه.

14-1-4 أكتر القطاعات استخداما لمخرجات القطاعات الأخرى من خلال نسبة الاستهلاك الوسيط من حجم الانتاج كان قطاع الصناعة حيث يشكل الاستهلاك الوسيط 78% من قيمة الانتاج ولا تشكل القيمة المضافة في قطاع الصناعة سوي 22% من حجم الانتاج وهو اقل القطاعات اضافة للإنتاج الكلي للقطاع، في المقابل فان قطاع النفط هو أكثر القطاعات اضافة للإنتاج الكلي للقطاع حيث تشكل القيمة المضافة 94% من حجم الانتاج الكلي للقطاع ويستخدم هذا القطاع 6% كنسبة للاستهلاك الوسيط من حجم الانتاج أي من مخرجات القطاعات الأخرى.

14-1-5 خلصت الدراسة القياسية الي وجود أثر محدود للعلاقات التبادلية بين القطاعات الاقتصادية في الاجل القصير وتزداد اهمية هذه العلاقات في الاجل الطويل وكان أثر السنة السابقة لنواتج القطاعات الاقتصادية على السنة الحالية لنفس القطاعات هو الأكثر تأثيرا، وكان معامل التحديد ضعيفا في تفسير معظم العلاقات التبادلية بين القطاعات.

14-2 التوصيات

14-2-1 دعم القطاعات الاقتصادية من غير النفط من خلال توجيه الاستثمارات سواء المحلية او الاجنبية لهذه القطاعات ودعم القطاع الخاص خاصة في قطاع الصناعة وإعطاء الاولوية لهذا القطاع نظرا لأهميته في معظم دول العالم في تحفيز النمو وخلق فرص العمل ودعم التشابك بين هذا القطاع وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى

14-2-2 امتلاك مقومات الصناعة النفطية سيساهم في التقليل من الاعتماد الكلي على مبيعات تصدير النفط الخام مع توافر فرصة تشابك القطاع الصناعي والقطاع النفطي من خلال دعم الصناعات النفطية المختلفة والتي تكون اقل تأثرا بتقلبات أسعار النفط ومصدرا اضافيا للصادرات والايرادات

14-2-3 التقليل من حجم العمالة في القطاع الخدمي في ظل انخفاض الانتاجية في القطاع الخدمي وارتفاع الواردات الخدمية وهو ما سبب عجزا مستمرا في الميزان الخدمي من خلال تشجيع العمالة للتوجه ناحية القطاع الخاص بمزايا اعلي من القطاع العام ويتم ذلك من خلال خلق مشروعات مشاركة بين القطاع الخاص والقطاع العام ترتكز على المنافسة وتحقيق الربح، خصوصا في ظل محدودية القطاع الخاص ومصادر التمويل.

14-2-4 مواجهة حجم الفساد الاداري والمالي المستشري في القطاعات الاقتصادية وعدم الاكتفاء بنشر التقارير المحاسبية التي توضح حجم الفساد المأهول في هذه القطاعات دون اتخاذ اجراءات

عقابية تواجه هذا الفساد بشكل فعلي، وما ضعف الانتاجية في هذه القطاعات الاقتصادية والاعتماد على الواردات بشكل كبير في تغطية حجم الطلب المحلي في ظل الانفاق المتزايد في هذه القطاعات الا نتيجة لهدا الفساد المتوغل في هذه القطاعات الاقتصادية.

15- المراجع

اولا :الكتب

الوادي، محمود، العيساوي كاظم، (2008) الاقتصاد الكلى ، ط1، دار المسيرة، الأردن.

القريشي، محمد، (2010)، علم اقتصاد التنمية، ، دار إثراء للنشر. الأردن، الطبعة الأولى.

جو جارات،(2015)، ترجمة هند عبد الغفار عودة، الاقتصاد القياسي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

دخيل، محمد (2009) إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازية، الطبعة 1، منشورات الحلبي، لبنان.

مايكل ابدجمان، (2010) ، ترجمة محمد إبراهيم منصور ،الاقتصاد الكلى النظرية والسياسة ، دارالمريخ للنشر، الرياض .

ثانيا: الدراسات

الهادي، طارق، (2012(، دراسة بعنوان: هل القطاع النفطي محرك للتنمية ام لا مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، العدد العاشر، السنة الثامنة.

الجنابي، نبيل، (2012)، دراسة بعنوان :نماذج السياسات المالية والنقدية، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد الثاني والعشرون.

ذبدوب ، مروان،2013) دراسة بعنوان: تعيين بعض المتغيرات المؤثرة على منح شهادة أساسيات الحاسوب والانترنت) ،مجلة الرافدين لعلوم الحاسوب والرياضيات ،المجلد -10- العدد1 .

شلتوح ، نورالدين ، (2022)، تحليل المدخلات والمخرجات النظرية والتطبيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية مطبوعة مقدمة لطلبة الماجستير ،الجزائر

عاطف، مرزوك، عباس حمزة، (2014) دراسة بعنوان التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية الكوفة، العراق، العدد31

محمود، نوال، (2011)، دراسة بعنوان استخدام منهج التحليل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية على التضخم، العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد4، العدد

ملاوي، احمد، (2008)، دراسة بعنوان: تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نماذج var مجلة، مجلة النهضة ,الأردن، المجلد التاسع, العدد الأول يناير

ثالثا: المؤتمرات.

مؤتمر الطاقة العربي العاشر، (2014).الورقة القطرية ،أبوظبي ، الامارات 21-31 ديسمبر

رابعا: النشرات والتقارير

الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الإحصائية، نظام الحسابات القومية 1993.

البنك الدولي، مراجعة القطاع المالي في ليبيا، فيراير2020

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)،، التقرير الإحصائي السنوي ،2014

وزرة التخطيط، مصلحة الإحصاء، الحسابات القومية 2006